الفصل العاشر

الاحلاف العسكرية وترتيبات الامن الاقليمي

المبحث الأول : الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الاقليمي في العالم الحر

المبحث الثاني : الأحلاف العسكرية في الكتلة السوفيتية .

الفصـــل العـــاشر

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمـــي

أوضحنا في تحليلنا للملابسات التي أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعـي أن هناك العديد من الثغرات التي تضعف من فعالية هذا النظام الذى إنبنى على إفتراضات نظرية إتضحت أوجه المبالغة فيها عند مقارنتها بالواقع الدولى بكـل أوضاعه وعلاقاته المعقـــدة .

وقد وضح لدول كثيرة أن الاعتماد على الأمم المتحدة في موضوع حساس بطبيعته مثل الأمن القومي ، كان مخاطرة لا يصح التورط فيها ، ومن ثم فقد برزت فكرة الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الاقليمي كبديل أكثر فعالية ومقدرة على كفالة درجة أكبر من الأمن للأطراف التي تشارك في عضويتها ، ولعل ذلك هو السبب في أن الفترة التي تلت إنتهاء الحرب ، والتي كانت الحرب الباردة فيهـــا قد بلغت ذروتها ، شهدت نشاطاً دولياً هائلا في مجال إقامة المحالفات وترتيبات الأمن الثنائية والمتعددة الأطراف ، وبشكل لا نجد له مثيلا في أي مرحلة سابقة من تطور العلاقات الدولية .

وسنحاول فيما يلي أن نقدم فكرة عن أبرز هذه الترتيبات الأمنية .

المبحـــث الأول

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي في العالم الغربي

١ – ميثـاق ريـــو The Rio Pact

ميثاق ريو أو معاهدة المساعدة المتبـــادلة بين الدول الأمريكيـــــة The Inter - American Treaty of Reciprocal Assistance ، هو أول مواثيق الأمـــن المتبادل التي ظهرت في نطـــاق الكتلة الغربيـــة في عالم ما بعد الحرب الثانية ، وكثير من محالفات الأمن الغربية التي عقـدت

فيما بعد ، صيغت على غراره وتقيدت بنفس الإطار العام .

وقد وقع هذا الميثاق في ريودى جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٤٧ أثناء إنعقاد مؤتمر الدول الأمريكية الخاص ببحث وسائل تدعيم السلام في القارة الأمريكية . وقد اشتملت عضوية ميثاق ريو على كل من الولايات المتحدة وكوبا وهندوراس والمكسيك وجواتيمالا والسلفادور ونيكاراجوا وهايتى وجمهورية الدومنيكان وكوستاريكا وبنما وفنزويلا والاكوادور وكولومبيا وبيرو وبوليفيا وباراجواى والبرازيل وشيلى والارجنتين وأرجواي(١) .

وقد نصت ديباجة الميثاق على أن الهدف من عقده هو كفالة السلم لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدة الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر الاعتداء عليها من الخارج . وفي هذا الميثاق أعلنت الدول الأعضاء نبذها وإدانتها للحرب كأداة للسياسة القومية ، وتعهدت بالامتناع عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها في علاقاتها الدولية تمشياً مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، كما تعهدت بإتباع الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها وذلك في نطاق التدابير والإجراءات المنصوص عليها في نظام جامعة الدول الأمريكية ، وفي الحالات التى كانت تخفق فيها هذه الإجراءات أو تعجز عن الوصول إلى نتائج مرضية ، كان من الواجب أن تحال تلك النزاعات إلى الأمم المتحدة لحسمها بالقرارات المناسبة (المادة ٢ من ميثاق ريو) .

كما إتفقت الدول الأمريكية الموقعة على ميثاق ريو على اعتبار أن أي إعتداء يقع على إحداها يعتبر إعتداء على الكل ، ويوجب التدخل الجماعي لوضع حد له تنفيذاً لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس ، الفردى والجماعي ، الذى كفله ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة . وبالإضافة ، فقد إتفق على أن المشاركة فى مسئولية تنفيذ هذه التدابير الجماعية لمقاومة العدوان ، كانت أمراً ضرورياً حتى يتهى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من التوصل إلى إقرار التدابير التى تحتمها طبيعة تلك المواقف (المادة ٣) . على أن هذه المشاركة أخضعت لشرط أن تكون الموافقة عليها قد تمت بأغلبية الثلثين ، ويستبعد من التصويت الدول الأطراف في هذه النزاعات .

ومن ضمن الإجراءات والتدابير التي نص عليها ميثاق ريو لمعاقبة المعتدي :

(١) إستدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية .

(٢) قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة التي يصدر منها العدوان .

(٣) قطع العلاقات الاقتصادية إما قطعاً كلياً أو جزئياً .

(٤) قطع الاتصالات الهاتفية والبرقية والمواصلات البحرية والبرية .

(٥) إستخدام القوة المسلحة

على أن من الأمور الجديرة بالتنويه ، أن ميثاق ريو لم يلزم الدول الموقعة عليه بالمشاركة في التدابير العسكرية الجماعية ، بل أخضع المشاركة فيها لموافقة هذه الدول. ويقال إن القصد من ذلك كان إقناع مجلس الشيوخ الأمريكي بالتصديق على المعاهدة، لأن المجلس كان من المحتمل جداً أن يمتنع عن التصديق عليها إذا ما تبين له أن الولايات المتحدة كانت ستورط عسكرياً - رغماً عنها - في كل حالة يتفق فيها بأغلبية الثلثين على ضرورة التدخل العسكري .

وقد حددت المادة التاسعة من الميثاق التصرفات التي تشكل عدواناً بأنها :

أ - الاعتداء العسكري الذي يقع من دولة ضد أخرى دون أن يكون مسبوقاً بوقوع استفزازات عدائية من جانب الدولة المستهدفة بهذا الاعتداء .

ب - عبور حدود إحدى الدول وغزوها من قبل دولة أخرى .

ج - غزو أحد الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الفعلية لإحدى هذه الدول الأمريكية .

٢ ـ معاهدة حلف شمال الاطلنطـــي
The North Atlantic Treaty Organization (NATO)

جاءت المرحلة الثانية والهامة في سلسلة ترتيبات الأمن الجماعي ، في داخل العالم الغربي مع عقد معاهدة حلف شمال الاطلنطي (الناتو) . وقد وقعت هذه المعاهدة في ٤ أبريل ١٩٤٩ في واشنطون من كل من الولايات المتحدة وكنـــدا وبلجيكا والدنيمرك وفرنسا وايسلندا وإيطاليا ولكسمبرج وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة ، ثم إنضمت إليها في عام ١٩٥٢ كل من تركيا واليونان ، وفي عام ١٩٥٥ أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) عضواً عاملا في الحلف بمقتضى إتفاقات باريس المعقودة في أكتوبر ١٩٥٤ وبعد التوقيع على معاهدة إتحاد غرب أوروبا .

وفي الحقيقة أن معاهدة حلف شمال الاطلنطي كانت بمثابة إمتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل التي وقعت في عام ١٩٤٨ بين كل من بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وهولندا وبريطانيا ، والتي تعهدت فيها هذه الدول بمساعدة بعضها إذا ما تعرضت إحداها للاعتداء العسكري . وقد قوبلت معاهدة بروكســـل بالتشجيع في أمريكا ، الأمر الذي دفع السناتور الأمريكي « فاند نبرج » إلى تبني توصية تدعو إلى إشراك الولايات المتحدة في مثل هذه الترتيبات الأقليمية وغيرها من تدابير الأمن الجماعي وذلك على أساس مبدأ المساعدة المتبادلة بينها وبين هذه الدول . وهذه التوصية التي عرفت بتوصية « فاند نبرج » وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي في يونيو ١٩٤٨ وأعقب ذلك بدء مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقـــة شمال الاطلنطي وإنتهت هذه المفاوضات باقتراح معاهدة حلف شمال الاطلنطي التي وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية إثنين وثمانين صوتاً ضد ثلاثة عشر صوتاً . وتبع ذلك الاجراء ، التصديق عليها من قبل الرئيس الأمريكي في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، ومن قبل الدول الإحدى عشر المؤسسة الأخرى . وبـــذا أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ٢٤ أغسطس ١٩٤٩(٢) .

وقد إشتملت معاهدة الحلف على ديباجة وأربع عشرة مادة ، وجاء في ديباجة المعاهدة أن الدول الأطراف تجدد عهدها وثقتها في المبادىء والأهداف

التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وتؤكد رغبتها في أن تحيا في سلام إلـــى جانب الدول والحكومات كافة ، وتعلن تصميمها على أن تحافظ على حريتها وحضارتها وتراثها المشترك ، وقيمها القائمة على مبادىء الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون ، كما تؤكد أنها ستنسق جهودها بصورة جماعية للدفاع عن أمن وسلام منطقة شمال الاطلنطي .

وقد تعهدت الأطراف المتعاقدة بنص المادة الأولى من معاهدة الحلف بالامتناع عن إستخدام القوه أو التهديد بإستخدامها على أي نحو يتعارض مع مبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، كمـا تعهدت بأن تعمل على تسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، ونصت المادة الرابعة على مبدأ التشاور الجماعي في الحالات التى يعتقد معها بوجود تهديد للكيان الأقليمي أو الاستقلال السياسي أو لأمن أي دولة منها . أما المادة الخامسة والتى تعتبر من أهم هذه المواد كلها فقد نصت على أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف الاطلنطي يعتبر عدواناً ضد كل الدول المتحالفة وينعين عليها في هذه الحالة إتخاذ ما تراه ضرورياً من تدابير جماعية لمقاومة العدوان ، بما في ذلك بالطبع إستخدام القوة المسلحة ، وتقوم دول الحلف بالابلاغ عن وقوع العدوان ، وعن الترتيبات التى اتخذتها في مواجهته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . أما المادة السادسة فقد حددت المنطقة التى يغطيها تدخل الحلف بأن ذكرت أنها أقاليم الدول المتعاقدة في أوروبا وأمريكا الشمالية ، والمديريات الجزائرية (في ذلك الوقت وقبـــل حصول الجزائر على استقلالها عن فرنسا في عام ١٩٦٢) ، وكذلك الأعتداءات المسلحة التى تقع ضد قوات الاحتلال التابعة لأي من هذه الدول في أوروبا . أو الجزر الواقعة في منطقة الاطلنطي شمال مدار السرطان والتى تقـــع تحت سلطان أى من الدول الحليفة وكذلك السفن والطائرات التابعة لأي من تلك الدول في المنطقة المذكـــــورة .

وأكدت المادة السابعة من المعاهدة إستمرار إعتراف الدول المتحالفة بسلطة مجلس الأمن بإعتباره الجهاز الأول المسئول عن حماية السلم والأمن الدوليين . ونصت المادة الثالثة عشر على أنه بعد إنقضاء عشرين عاماً على سريان المعاهدة . يحق لأى طرف من الأطراف المتعاقدة أن ينسحب منها ويكون ذلك بعد سنة

من تقديم إخطار بهذا المعنى إلى حكومة الولايات المتحدة التى تتولى من جانبها إخطار الدول المتحالفة الأخرى بهذه الرغبة .

وأما عن الأجهزة الرئيسية التابعة لحلف شمال الاطلنطي فيمكن القول بأن هذه الأجهزة على نوعين : أجهزة عسكرية ، وأجهزة مدنية ، وهذه الأجهزة يمكن ذكرها على النحو التالى(٣) :

أ ـ مجلس الحلف : وهو السلطة العليا المسئولة عن وضع السياسات الخاصة بحلف الاطلنطي وتمثل في المجلس كل الدول الأعضاء في الحلف ، ويحضر اجتماعات المجلس عادة وزراء الخارجية والدفاع والمالية في هذه الدول (وإن كان حضور الوزراء ليس شرطاً فقد ينعقد المجلس بواسطة الممثلين الدائمين لهذه الدول في مقر الحلف) والاجتماعات الوزارية لمجلس الحلف تنعقد مرتين أو ثلاث مرات في السنة . ويرأس مجلس الحلف في إجتماعاته السكرتير العام لحلف شمال الاطلنطي ويساعد المجلس في النهوض بمسئوليته عدد من اللجان التى تتخصص في بحث ودراسة موضوعات معينة وهناك من هذه اللجان المدنية ما يربو على العشرين وذلك بالإضافة إلى اللجان المؤقتة التى تشكل عندما تثور الحاجة إلى بحث مشكلة معينة ، وتنقض هذه اللجان بمجرد إنتهائها من مهامها .

ب ـ اللجنة العسكرية : وهي السلطة العسكرية العليا في حلف الأطلنطي وتتكون من رؤساء هيئات الأركان في الدول المتحالفة باستثناء ايسلندا التى ليست لها قوات مسلحة وهي لذلك تمثل في اللجنة العسكرية بواسطة ممثل مدني . وتجتمع اللجنة العسكرية مرتين على الأقل في السنة على هذا المستوى وإلى جانب ذلك تكون هناك اجتماعات مستمرة بين الممثلين العسكريين الدائمين لهذه الدول ويكون من سلطتهم إصدار قرارات في الموضوعات العسكرية التى تتطلب التصرف فيها بشكل أو آخر . وبوجه عام تتركز إهتمامات اللجنة العسكرية حول الأمور المتعلقة بالتخطيط للسياسات العسكرية العامة لحلف الاطلنطي .

وحتى عام ١٩٦٦ كانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية هي ما يسمى بالمجموعة الدائمة، والتى كانت تتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وكان هناك عدد من الأجهزة العسكرية التابعة للنـــاتو التى وضعت تحت سلطة هذه المجموعة الدائمة ولكـــن إنسحاب ديجـــــول من القيادة العسكرية المشتركة للحلف في مارس ١٩٦٦ أدى إلى إلغاء هذه المجموعة الدائمة وإحلالها بجهاز جديد أطلق عليه الهيئة العسكرية الدولية ، وهذه الهيئة ليست أداة تنفيذية للجنة العسكرية وإنما تخدم كإحدى اللجـــــان العامة العاملة في الحلف .

وأهم القيادات العسكرية التى تتبع حلف شمال الاطلنطي ، هي القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا ، ومقر هذه القيادة العليا كان يقع فـــــى روكينكور بالقرب من باريس وذلك حتى وقت إنسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة للحلف ، وبعدها نقلت إلى بلجيكا . ويتبع هذه القيادة العليا أربع قيادات فرعية هي : قيادة المنطقة الشمالية ، وقيادة المنطقة الوسطى ، وقيادة المنطقة الجنوبية ، وقيادة منطقة البحر الأبيض المتوسط . وهذه القيادات الفرعية تنقسم بدورها إلى قيادة القوات البرية والبحرية والجوية .

وبالنسبة للأوضاع الراهنة لهذا التنظيم العسكرى فإن هناك من يعتقد أن حلف الأطلنطي – كحالفة تمت في وقت السلم – استطاع أن يحقق مستوى عالياً للغاية من التنسيق والمركزية ، وإن كان لم يحقق ذلك القدر من الاندماج الذى يرقى به إلى مستوى التنظيمات فوق القومية .

وحتى الآونة الحالية ، فلا يزال الإشراف على القوات الوطنية التابعـــة لدول الحلف تحت السيادة القومية لهذه الدول . كما أن إستخدام الأراضي والتسهيلات المتواجدة في أقاليم دول الحلف لا يسمح به إلا بناء على سلسلة من الاتفاقات الثنائية التى تحول دون إستخدام أقليـــم إحدى الدول المتحالفـــة رغم إرادتها أو ضد مشيئتها . ومن ذلك أيضاً ان الرؤوس النووية التى تخزنها الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وان كانت لا تزال تحت رقابة أمريكا وسيطرتها المطلقة دون أن تنازعها في ذلك دول الحلف الأخرى ، الا أن الأسلحة التى تركب

فيها هذه الرؤوس النووية مثل الصواريخ أو قاذفات القنابل تخضع لترتيبات ثنائية محددة بين الولايات المتحدة وبين هذه الدول . وبالإضافة فإن ما يطلق عليه بالتخطيط النووى المشترك في حلف الأطلنطي إنما ينصرف فقط إلى كيفية تنفيذ القرارات التى يتخذها الرئيس الأمريكي في هذا الشأن ولا ينصرف إلى إقتراح هذه القرارات أو مناقشة مضمونها . ويرجع ذلك في رأى الكثيرين إلى المخاطرات الهائلة المرتبطة بإستخدام الأسلحة النووية في أية حرب مقبلة مع الاتحاد السوفيتي ، وهو الاعتبار الذى يدعو إلى تضييق نطاق اتخاذ القرارات الخاصة بإستخدام تلك الأسلحة وحصره في الولايات المتحدة طالما أنها هي التى تمد الحلف بالنسبة العظمى من قوته النووية الضاربة .

بقي أن نشير إلى تقرير لجنة هارمل عن أوضاع منظمة حلف شمال الاطلنطي والذى يعد من أهم وأشمل التقارير التى تناولت تلك الأوضـــاع بالتحليل . وبالرغم من أن التقرير وضع في أواخر الستينات ، إلا أن الكثير من عناصره الرئيسية ما تزال صحيحة بوجه عـــام .

ففي عام ١٩٦٦ ، وبناء على مبادرة من وزير خارجية بلجيكا بيير هارمل ، وافقت الحكومات الخمس عشرة الأعضاء في حلف الأطلنطي ، عـلى تشكيل لجنة لتحليل مهام الحلف ومسئولياته في ظروف المستقبل ، وتقرير الوسائل التي يجب أن يرتكز عليها تنفيذ تلك المهام وبما يسهم في تعزيز كيانه بإعتبار أن ذلك يمثل عنصراً أساسياً نحو تحقيق سلم دولى مستقر ، وقد عرف التقرير الذى تضمن نتائج دراسة هذه اللجنة ، بتقرير هارمل الذى إكتسب أهمية خاصـة من واقع النقاط التى أثارها والاعتبارات التى تناولها ، ولأنه أيضاً صدر في وقت كانت فيه علاقات الشرق والغرب تدخل في مرحلة الانفراج والمهادنة ، وقد تضمن التقرير الذى قدم إلى المجلس الوزاري للنـــاتو في ديسمبر عام ١٩٦٧ عدداً من التصورات والمقترحات التى يمكن إيجازها فيما يلى :

١ ـ أن حلف الأطلنطي منظمة ديناميكية نشطة أثبتت مقدرتها المستمرة على ملاءمة أوضاعها مع الظروف الدولية المتغيرة ، كما أن بإمكان الحلف أن يضطلع بواجباته مستقبلا في نطاق معاهدته الأصلية ، أي دون حاجة إلى تعديلها

أو المساس بها ، ومن خلال التركيز على الوسائل والاجراءات التي ثبتت من تجربة الحلف الماضية فعاليتها وكفاءتها .

٢ — أن الظروف الدولية التي أعقبت تأسيس الحلف في سنة ١٩٤٩ حتمت عليه أن ينهض ببعض الوظائف السياسية التي إتسعت أبعادها وإزدادت أهميتها بصورة مطردة ، ومن أمثلة هذه الظروف الدولية المتغيرة : نجاح قوة الردع الأطلنطية في إحباط نزعة التوسع السوفيتي في أوروبا ، وإهتزاز وحدة العالم الشيوعي لأسباب وطنية ومصلحية ومذهبية ، وإنتهاج السوفييت استراتيجية التعايش السلمي وما ترتب عليها من تغير في مضمون أساليب المواجهة ضد الغرب ، وتدعم قوة أوروبا الغربية وتعاظم الإتجاه فيها نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية ، وتصفية الاستعمار التي نتج عنها تعديل إطار علاقات أوروبا بغيرها من مناطق العالم ، وأخيراً بروز مشكلات دولية من نوع جديد بين الدول المتقدمة والدول النامية .

٣ — تأسيساً على ما سبق ، كان من المتعين على حلف الأطلنطي أن ينهض بمسئوليتين رئيسيتين في نفس الوقت ، المسئولية الأولى وتتركز في ضرورة الابقاء على قوة عسكرية كافية تحت تصرفه ، وكذلك الاحتفاظ بأقصى قدر ممكن من التضامن السياسي بين أعضائه ، حيث يمكن بهاتين الوسيلتين معاً ، ردع كل أشكال العدوان العسكري والتهديد السياسي الذي يمكن أن تتعرض له دول الحلف . ويمضي التقرير إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الناتجة عن إستمرار وجود توترات بسبب عدم حل مشاكل الأمن نهائياً في أوروبا تجعل من المستبعد ومن غير المرغوب فيه إجراء تخفيض في قوة الحلف العسكرية في القارة الأوروبية ، صيانة لأوضاع التوازن وإتقاء لمخاطر الاختلال ، فإن المجابهة الفعالة لتحديات الأمن لا تتحقق بإمكانياته العسكرية القائمة ، وإنما بالعمل على تدعيمها بإستمرار لأن ذلك وحده هو الكفيل بخلق مناخ من الاستقرار والأمن والثقة . أما المسئولية الثانية ، فكانت تنصرف إلى ضرورة مواصلة التقدم نحو خلق علاقة مستقرة بين الغرب والشرق عن طريق حل المشكلات السياسية الشائكة المعلقة بين الطرفين . ومن هنا ، فإن دعم إمكانيات الأمن العسكرى مع التنفيذ في نفس الوقت لسياسات التهدئة والتفاهم السياسي

بين الكتلتين ، لا يجب النظر إليها على أنها تتناقض مع بعضها ، ولكن الأصح والأقرب إلى الواقع هو أنها كانت متكاملة ، فالدفاع الجماعي – كما يقول التقرير – هو عنصر استقرار حيوي في السياسة الدولية ، وبدونه يصبح إنتهاج سياسات فعالة للتهدئة وتخفيف حدة التوترات الدولية أمرا مشكوكاً فيه . ولذلك فإن الطريق نحو السلام والاستقرار في أوروبا يرتهن في أساسه بالمدى الذى يمكن فيه توظيف تحالف النـــاتو من أجل توسيع آفاق التقارب والإنفراج في العلاقات الغربية السوفييتية .

٤ – إن إحتفاظ دول الحلف بسيادتها الوطنية لا يلزمهـا بإخـضاع سياساتها للقرارات الجماعية التى تتخذ في نطاق أجهزة الحلف . فقيمة الحلف مستمدة في الدرجة الأولى من كونه أداة لتبادل وجهات النظر والتشاور وأيضا وتهيئة السبل الضرورية لإنفتاح هذه الدول على مشاكل بعضها البعض ، وهذا كله يخدم كأساس ترتفع فوقه السياسات الوطنية لكل واحدة من هذه الدول ، بحيث يصبح من حق كل دولة أن تنفذ ما شاءت من إجراءات التقارب والمهادنة وتنمية المصـــــالح المتبادلة .

٥ – أنه يتعين على دول الحلف أن تستثمر الطاقات المتاحة لديهـا في تنمية علاقات التهدئة والمهادنة مع الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا على أن يأخذ ذلك شكـل تدابير وإجراءات تنفيذية ، حـتى يتسنى في النهاية الوصول إلى الهدف السياسي الأكبر ، ألا وهو التهيئة لسلم مستقر في أوروبا عن طريق وضع ضمانات عامة للأمن الأوروبي . ثم يقول تقرير هارمل انه إذا كانت الاتصالات الجارية بين شطري أوروبا يتم معظمها في نطاق ترتيبات ثنائية ، فإن ثمة مصالح وأمور أخرى تستلزم بطبيعتها صورة أكبر من صور الاتصال الجماعي بين هاتين المجموعتين من الدول الأوروبية .

٦ – أن حلف الأطلنطي يجب أن يوجه قدراً أعظم من إهتمامه نحو حـل المشكلات الدفاعية لبعض المناطق المكشوفة في نظم دفاعه ، وبالأخص مؤخرته الجنوبية الشرقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث تتزايد القوة البحرية السوفيتية من جانب ، وحيث تتفاقم أوضاع الصراع العربي الإسرائيلي

بكل مضاعفاته الإقليمية والدولية وتؤثر على الإمكانيات الدفاعية للحلف في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . وإذا كانت أزمة الشرق الأوسط التي إزدادت خطورتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ تدخل في نطاق المسئولية المباشرة للأمم المتحدة ، فإن ذلك الحقيقة يجب ألا تمنع حلف الأطلنطي من أن يعمل على تنسيق إتجاهاته من هذه المشكلات مع المنظمة الدولية حيث أن ذلك التنسيق يساعده على مجابهة ما قد يكون لها من تأثير على أوضاعه الأمنية والدفاعية بدرجة أكبر من الفعالية .

كان ذلك بإختصار مجمل الاقتراحات التي إشتمل عليها تقرير هارمل المعروف ويلاحظ أن حجم الاتصالات بين شطري أوروبا قد زاد فعلا وبصورة واضحة في الفترة التي أعقبت تقديم هذا التقرير ، مما أسهم في دعم إمكانات التقارب بين الشرق والغرب ، وهو التقارب الذي أزال الكثير من توترات الحرب الباردة السابقة ، وكان من أبرز نتائجه إنعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في عام ١٩٧٣ الذي شاركت في أعماله خمس وثلاثون دولة كان من بينها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، واستمرت مناقشاته لمدة عامين ، وإنتهت بإصدار وثيقة مبادىء هلسنكي المعروفة في أغسطس ١٩٧٥ ، وقد حددت هذه الوثيقة أسس العلاقات الأوروبية الجديدة ومن ضمنها الدعوة إلى الإمتناع عن إستخدام القوة المسلحة أو التهديد بإستخدامها في أي صورة يحظرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادىء القانون الدولي، والتعهد بعدم إنتهاك الحدود الإقليمية القائمة أو التعديل فيها واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة ، وكذلك التعهد بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية ، الخ .

وفي مجال الأمن العسكري ذكرت وثيقة هلسنكي أنه من منطلق الحاجة إلى التقليل من أخطار التراعات المسلحة في القارة الأوروبية ، فإنه يصبح من الضروري إزالة أسباب سوء الفهم أو سوء التقدير في مواجهة بعض التصرفات العسكرية مما قد يترتب عليه الإندفاع في مسارات خاطئة ينجم عنها تهديد الأمن الأوروبي ، وتفادياً لذلك الإحتمال فقد إتفقت الدول الموقعة على هذه الوثيقة على التعهد بتنفيذ التدابير الآتية :

١ – الإلتزام بتقديم إخطارات مسبقة عن المناورات العسكرية التى تجري على نطاق واسع ، وذلك من خلال قنوات الاتصال العادية . ويشمل الإخطار بيان الشكل العام للمناورة ، وأهدافها الأساسية ، والدول المشتركة فيها ، ونوعية القوات التى تتكـون منها ، وأعدادها ، والمنطقة التى ستجرى فيها المناورة والوقت الذى ستستغرقه ، الخ .

٢ – الإخطار المسبق عن المناورات العسكرية الأضيق نطاقاً أو الأقل أهمية ، على أنه ليس ثمة إلتزام بتقديم مثل هذه الإخطارات كما هو الحال فـى العملية السابقة ، ولكنها تقدم بشكل إختياري وعلى سبيل الإقتناع من جانب هذه الدول بأن مسلكاً كهذا يمكن أن يسهم في تعزيز أواصر الثقة المتبادلة فيما بينها ، وتدعيم إحتمالات الأمن الأوروبي بصورة عامـــة .

٣ – معاهدة حلف جنوب شرقي آسيا أو حلف مانيـــلا

South East Asia Treaty Organization (SEATO)

أما عن حلف جنوب شرقي آسيا فقد بدأ التفكير في إنشائه منذ أن ظهـرت الصين الشيوعية كقوة ضخمة في القارة الآسيوية وفي السياسة الدولية عموماً بعد عـــام ١٩٤٩ .

وكانت الدول التى تبنت الدعوة إلى إنشائه في البداية هي الفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية ، وكان الدافع إلى ذلك هو تخوفها من أن تقع تحت السيطرة الشيوعية ، ثم جاءت الحرب الكورية (١٩٥٠ – ١٩٥٣) ، وحرب فرنسا في الهند الصينية (التى إنتهت في مايو ١٩٥٤) لتدعم من هذه المخاوف .

ومن هنا تحركت الولايات المتحدة لإقامة تنظيم دفاعى جماعي جديد عن منطقة جنوب شرقي آسيا ، وتم ذلك بالتـــوقيع على حلف مانيلا أو معاهدة حلف جنوب شرقي آسيا في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ . والدول التى وقعت على هذه المعاهدة هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واستراليا ونيوزلندا والباكستان وتايلاند والفلبين .

وفي الحقيقة أن حلف جنوب شرقي آسيا كان هو الآخر امتداداً متوسعاً لحلف الانزوس (ANZUS) الذى عقد في سبتمبر ١٩٥١ بين كل من الولايات المتحدة واستراليا ونيوزلندا للدفاع عن منطقة الباسفيكي(٤) .

أما عن رد فعل الدول الآسيوية المحايدة ، وعلى رأسها الهند وبورما وسيلان ، من قيام هذا الحلف ، فإنها آثرت جميعها الإبتعاد عنه وعدم الانضمام إليه رغبة منها في الاحتفاظ بحيادها ، فضلاً عن أن الهند كانت قد أرست في ذلك الوقت دعائم علاقاتها مع الصين الشيوعية في إطار المبادىء الخمسة المعروفة للتعايش السلمي (البانشيلا) ، وبالتالى فقد امتنعت عن الدخول في حلف اعتبرته الصين أداة موجهة ضدها ، خشية أن يؤلب ذلك عداء الصين عليها وهو ما لم تكن تريده بكل تأكيد . ومن هنا نجد أن الزعيم الهندي نهرو ، وأحد أقطاب سياسات عدم الانحياز البارزين ، يقول عن حلف جنوب شرقي آسيا أنه كان خطأ فادحاً من أخطاء السياسة الغربية إذ حاول أن ينقل صراعات القوى الكبرى إلى اقليم جنوب شرقي آسيا وبالتالى فإنه بدلاً من أن يضمن السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، فإنه كان يعرضها لأفدح الأخطار.

وأهم المواد التي إشتملت عليها معاهدة الحلف ، هي المادة الرابعة التي نصت على أنه في الحالات التي يقع فيها إعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء في المعاهدة وفي حدود المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف ، ومتى تم التأكد من ذلك بطريق الاجماع ، فإن مثل هذا الاعتداء يعتبر موجهاً إلى كل دول الحلف ، ومن ثم كان يتعين عليها – وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة – أن تتخذ من التدابير والترتيبات ما يمكنها من مقاومة العدوان . وفي الحالات التي يحدث فيها التهديد بغير أسلوب القوة المسلحة ، تقوم الدول الأعضاء في الحلف بالتشاور الفوري بقصد التوصل إلى التدابير المناسبة في مثل هذه الظروف . كما نصت هذه المادة على أنه في الحالات التي يتفق فيها بالاجماع على إستخدام اقليم أي من الدول المتحالفة لمقاومة العدوان الذى يقع ضد أي واحدة منها ، فإن هذا الاستخدام يكون معلقاً على شرط موافقة حكومة الدولة صاحبة ذلك الاقليم .

والمنطقة التى يشملها دفاع الحلف هي منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة جنوب غربي الباسفيكي .

وقد دعت المادة الخامسة من المعاهدة إلى إقامة مجلس الحلف تمثل فيه كل الدول المتحالفة وذلك للتباحث في الأمور الخاصة بتنفيذ المعاهدة . ويدخل ضمن إختصاصات مجلس الحلف التشاور حول مسائل التخطيط العسكري وغير ذلك من الأمور حسب ما تمليه الظروف والمواقف . وأيضاً فقد نصت هذه المادة على أن تنظيم مجلس الحلف يجب أن يتم بصورة تجعله قابلا للانعقاد في أى وقت يكون هناك مبرر لمثل هذا الانعقاد .

أما المادة السابعة فقد تركت الباب مفتوحاً أمام أى دولة ترغب في الانضمام إلى المعاهدة إذا ما كانت في وضع يمكنها من تدعيم أهداف هذا التحالف وفي هذه الحالة كان يشترط أن يصدر قرار قبولها وضمها إلى عضوية معاهدة الحلف بالاجماع . وقبول دولة جديدة كان يعنى أن تمتد المنطقة التى تغطيها إلتزامات الحلف الدفاعية لتشمل أراضيها ، وهو ما نصت عليه وأكدته المادة الثامنة .

ولم تنص معاهدة الحلف على مدة محددة لسريان مفعولها ، إلا أن المادة العاشرة أباحت لأى دولة حق الانسحاب من الحلف بعد سنة من تقدمها بطلب تعلن فيه نيتها بالانسحاب إلى حكومة الفلبين التى تتولى إخطار الدول الأخرى الأطراف في التحالف بهذا الإجراء .

وقد ورد : تذييل المعاهدة فقرة خاصة توضح فهم الولايات المتحدة للإلتزامات التى نصت عليها المعاهدة ، وذلك بأن ذكرت أن الولايات المتحدة وهي توقع على هذه المعاهدة فإنها تفعل ذلك في إطار إدراكها أن العدوان المسلح الذي يقع ضد دولة حليفة والذى يوجب التدخل الجماعي ، هو العدوان الشيوعي فقط ، أما في الأحوال الأخرى التى لا يكون مصدر العدوان فيها شيوعياً ، فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى التشاور مع حلفائها تمشياً على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة من معاهدة الحلف .

وجاء في البروتوكول الملحق بالمعاهدة أن الدول المتحالفة وافقت بالإجماع على أن تشمل المنطقة التي يمتد إليها نشاط الحلف كـل من كمبوديا ولاوس والاقليم الحر الذى يقع تحت سلطان دولة فيتنام ، كما إتفق على مبدأ تقـديم المساعدة الاقتصادية إلى هذه الدول لكي تتمكن من حماية نفسها ودعم حريتها واستقلالها في مواجهة التهديد الشيوعي .

وفي إجتماع مجلس الحلف الذى عقد في بانكوك في فبراير ١٩٥٥ إتفق على أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا بتقديـم قوات إضافية لتعزيز أمن المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف ، كما إتفقت دول الحلف على ملأ الثغرة الدفاعيـة في المنطقة المجاورة لجنوب الصين وذلك بإنشاء قوة متوسطة الحجم تكون مجهزة بأقوى الأسلحة ويكون مقرها الملايو . وبالإضافة ، فقد إتفق على أن تكون سنغافورة القاعدة الرئيسية لقوة جوية مشتركة من كل من بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا .

وفي الاجتماع الذى عقده مجلس الحلف في باجيو في ابريل ١٩٥٥ إتفق على أن تقوم تايلاند والفلبين والباكستان بتقديم جانب من قواتها البرية للقوات التابعة للحلف . وكذلك إتفق على أن تكـون القواعد العسكرية الامريكية في كلارك فيلد والفلبين وتايلاند وسنغافورة بمثابة القواعد الجوية الرئيسية لحلف سيتو . وفي إجتماع الحلف في كراتشي في عام ١٩٥٦ بحث موضوع إنشاء مر لقيادة الحلف وكذلك الأمور المتعلقة بالتخطيط للحرب الذرية . وفي إجتماع تانبيرا في مارس ١٩٥٧ رؤى زيادة الاستعدادات العسكرية للحلف وتجهيز قوات الموضوعة تحت إمرته بالأسلحة الذرية . وفي إجتماع مانيلا الذي عقد مارس ١٩٥٨ بحثت الخطط الرامية إلى إنشاء قواعد أمريكية للصواريـخ لأسلحة الذرية في دول الحلف كما بحث موضوع توثيق روابط الحلف بحلفي طنطي وبغـــداد .

ومن الأمور التي تلفت النظر ، أن حلف جنوب شرق آسيا شغل منذ بداية وينه ، وربما أكثر من أى حلف عسكري آخر أقامه الغرب في أي منطقة في الم ، بالمشكلة الخاصة بكيفية مكافحة النشاط الهدام (Subversive Activities)

بإعتبار أن هذا النشاط بالذات كان يمثـــل أداة للعدوان غير المباشر عـلى النحو الذى أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة لمعاهدة الحلف . وقد إتضحت أهمية المشكلة مع تزايد التهديد الشيوعي ، في مختلف صوره وأشكاله غير المباشرة ، للعديد من الدول التى يغطيها دفاع الحلف وفي مقدمتها فيتنام الجنوبية ولاوس وتايلاند ، الخ .

. ولما كان من الصعب عملياً التوصل إلى تعريف قاطـع لمفهوم التخريب والعدوان غير المباشر الذى يمكن أن يشمل أموراً كثيرة مثل التمرد والارهاب والضغط السياسي والدعاية المضادة والعمليات السرية والمعونات الاقتصادية ، وما إلى غير ذلك ، لذا فقد شكل الحلف لجنة من الخبراء لبحث المشكلة . وبالفعل فقد إنتهت من بحثها إلى الاقرار بأنه يعد من قبيل العدوان غير المباشر كـل تخريب يوجه من الخارج ضد السلامة الاقليمية أو الاستقرار السياسي لأي دولة من الدول الأعضاء في الحلف ، شريطة أن يخضع تنفيذ التدابير الكفيلة بمقاومته لموافقة الدول المستهدفة به . وفي ضوء هذا الاعتبار ، فقد إتفق على أن الإنقلابات العسكرية التى حدثت في تايلاند في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ كانت أحداثـــاً داخلية لا شأن للحلف بهـــا .

ومنذ أوائل الستينات تعرض حلف السيتو لبعض التغييرات التى كان من أهمها تعديل قاعدة الإجماع واستبدالها بقاعدة الأغلبية بضغط من تايلاند ، وإن كان قد أبقى لكل دولة على حق الفيتو بإصرار من فرنسا ، وكان ذلك في عام ١٩٦٣ . كما أنه ومنذ ذلك الوقت تغير اتجاه فرنسا كثيراً من هذا الحلف ، فمنذ عام ١٩٦٥ لم يعد لفرنسا أية مشاركة ايجابية في مداولات المجلس الوزاري للحلف ، كما إنسحبت من أنشطته العسكرية ، ولم تؤيد بعض الاعلانات السياسية التى صدرت عنه تأييداً لموقف الولايات المتحدة من المشكلة الفيتنامية ، وإن ظلت محتفظة بعضويتها الرسمية . وكان السبب في ذلك يرجع إلى سياسة ديجول الودية مع الصين الشيوعية فضلاً عـن أن تقييم فرنسا الديجولية للموقف في جنوب شرقي آسيا ولمصالحها الأمنية منذ الستينات كان يختلف جذرياً عن هذا التقييم في فترة الخمسينات . وقد إستمرت فرنسا على إتجاهها السلبى من الحلف حتى في مرحلة ما بعد ديجـــول .

وتقييم السيتو كحالفة عسكرية جماعية في آسيا ، يكشف عن ضعفها العام وعن عدم تمتعها بأية فاعلية استراتيجية من أي نوع ويرجع ذلك للأسباب الجوهرية الآتيـــة :

أ ـ أن ولاء الدول الأعضاء في هذه المحالفة لم يكن بالدرجة المطلوبة من القوة ، فضلاً عن تضارب المصالح ، وتعارض المواقف والسياسات الصادرة عن هذه الدول حتى إزاء بعض المشكلات التي كانت بعض الدول الشيوعية طرفاً مباشراً فيها ، كما حدث في حرب فيتنام التي وجدت الولايات المتحدة نفسها معزولة تماماً حتى عن أقرب حلفائها الآسيويين .

ب ـ أن الحلف لم يثبت مقدرته على توفير الاستقرار في المنطقة كما روج دعاته عند بداية تأسيسه ، بل إن هذه المنطقة باللات أعتبرت من أكثر مناطق العالم إضطراباً .

جـ ـ أن الدول الغربية ظلت ترفض بإستمرار مبدأ الاحتفاظ بقوات برية لها في جنوب شرقي آسيا لتكون أداة الحلف في تنفيذ أهدافه ، وهو ما أفقده كل مقدرة له على الردع والتأثير ، وهو يختلف في ذلك عن حلف الأطلنطي الذي استطاع منذ بداية تكوينه أن يحشد قوة برية ضخمة يستطيع أن يواجه بها حلف وارسو .

د ـ أن الحلف لم يكن يمثل أكثر من خمس عشرة في المائة من الشعوب الآسيوية التي لم تقع تحت السيطرة الشيوعية ، وعليه فإنه لم يكن من المعقول أن يعتمد على هذه المجموعة المحدودة من الدول الآسيوية في الدفاع عن حرية هذه المنطقة بأسرها . وفي ذلك يقول تشستر باولز « إن الاعتماد على تحالف يضم هذه الدول فقط لحماية حرية وأمن تلك المنطقة الواسعة ، لم يكن ليختلف عن تصور قيام حلف الأطلنطي من اسبانيا والبرتغال واليونان فقط بينما تبقى باقي دول أوروبا الغربية بعيدة عنه »(٥) .

ولعل ذلك في مجموعه هو ما دفع المجلس الوزاري لحلف جنوب شرقي آسيا بأن يتخذ قراراً في بداية عام ١٩٧٦ بقضي بتصفية هذا الحلف خلال عامين.

وبالفعل فقد أصبح الحلف الآن مجرد أثر تاريخي من آثـــار الحرب الباردة في مراحلها العنيفة الأولى .

٤ ـ حلف المعاهدة المركزية « السنتو » أو حلف بغداد سابقاً :

(Central Treaty Organization)

ترجع بداية التفكير في حلف بغـــداد إلى عام ١٩٥١ حين تقدمت الدول الغربية ، بعد إلغاء معاهدة التحالف والدفاع المشترك المعقودة بينهـــا وبـــين بريطانيا في عام ١٩٣٦ بمشروع يهدف إلى إقامة منظمة عسكرية جماعيـــة للدفاع عن الشرق الأوسط « مشروع القيادة الرباعية » إلا أن معارضة مصر للاقتراح أدت إلى تجميده ثم التخلي عنه نهائياً فيمـــا بعد وكانت الحجة التي تذرعت بها مصر في هذا الرفض هي أن هذا الحلف الذي يضمن للغرب إستمرار سيطرته على قاعدة قناة السويس بأهميتها الاستراتيجية الخاصة كان يتصادم مع استقلالها وسياستها ومع رغبتها في أن تقف موقفاً محايداً من الصراع الدائر بين الكتلتين الغربية والسوفيتية .

ثم كان لتطورات الحرب الكورية التي أوضحت قوة التحدى الشيوعي في آسيا أثرها في دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييمها لنظم الغرب الدفاعية في منطقة الشرق الأوسط والبحث في الكيفية التي يمكن بها سد الثغرات التي تنتقص من فاعليتها وكان ذلك في تقديرها لا يتحقق إلا بإيجاد نظام دفـــاعي متكامل يحاول أن يدمج وأن ينسق بين جملة الارتباطات والمحالفات الثنائية المعقودة بين دول المنطقة والدول الغربية ، وبما يزيل أوجه التعارض بينها ، وأن يكتل مواردها وامكاناتها بالشكل الذى يعزز من مقدرة الغرب على مواجهة تحدى الاتحاد السوفيتي ومن ورائه قوى الشيوعية الدولية في هذا الاقليم الذى يتمتع بخصائص استراتيجية مثالية ، فضلاً عن أنه كان يضم أضخم احتياطيات بترولية في العالم كله .

ومن هنا تبلورت فكرة الحزام الشمالي التي تقدمت بها حكومة إيزنهاور الجمهورية في عام ١٩٥٣ والتي تضمنت الدعوة إلى تأسيس حلف جديد في

المنطقة تكون نواته الدول الشمالية المتاخمة للاتحاد السوفيتي وبالأخص تركيا وباكستان وايران والعراق ، وقد استبعدت أفغانستان من هذا المشروع ، ثم تفتح عضويته فيما بعد للدول الشرق الأوسط الأخرى .

وكاجراء تنفيذي مبدئي عقدت تركيا والباكستان ميثاقاً دفاعياً ثنائياً بينهما في أغسطس ١٩٥٤ وأعقب ذلك التوقيع على الميثاق التركي العراقي في فبراير ١٩٥٥ وقد تركت المادة الخامسة من هذه المعاهدة التركية العراقية الباب مفتوحاً أمام الدول الأخرى التي ترغب في الإنضمام إليها والتي يعنيها الدفاع عن السلم والأمن في الشرق الأوسط . وتلى عقد هذا الميثاق إنضمام بريطانيا إليه في أبريل عام ١٩٥٥ ثم باكستان في يوليو ١٩٥٥ ، ثم إيران في نوفمبر ١٩٥٥ وأصبح هذا التحالف معروفاً بحلف بغداد(٦) .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت القوة الرئيسية المحركة لهذا الحلف ، وعلى الرغم من أنها كانت البادئة بفكرته وهي التي وضعت تصميمه وحددت إطاره العام ، إلا أنها مع ذلك آثرت ألا تنضم إلى عضويته بصفة كاملة وإنما قصرت دورها فيه على المشاركة في أعمال اللجنتين الاقتصادية والعسكرية ولجنة مكافحة النشاط الهدام وكان السبب وراء هذا التصرف هو الرغبة في عدم استثارة رد فعل عدائي عنيف ضد السياسة الأمريكية في المنطقة ، وبخاصة من جانب مصر التي كانت الولايات المتحدة قد دخلت معها في طور من التفاهم والمهادنة ، ومن هنا فقد فوضت مهمة قيادة الحلف الرسمية إلى بريطانيا في حين ظل التخطيط لإستراتيجية الحلف الدفاعية وكذلك السلطة الحقيقية لإتخاذ القرارات الهامة فيه في يد الولايات المتحدة .

وقد نصت المادة الأولى من معاهدة حلف بغداد على أن الغرض من إقامته هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة . وفي المادة الثالثة تعهدت هذه الأطراف بالإمتناع عن التدخل في الشئون الداخلية لبعضها وكذلك العمل على تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة . أما المادة السادسة فقد دعت إلى إقامة مجلس دائم على المستوى الوزاري لكي يمارس مسئولياته في إطار الأهداف التي قام من أجلها هذا التحالف . وفيما يتعلق بمدة

سريان معاهدة الحلف فقد حددتها المادة السابعة بأنها خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات أخرى . وقد كفلت هذه المادة حق الانسحاب لأي من الدول المتعاقدة ويكون ذلك عن طريق تقديم إخطار كتابي على أن يتم ذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنتهاء مفعول المعاهدة .

وقد اتفق على أن يكون مقر قيادة الحلف في بغداد إلا أن هذا المقر نقل فيما بعد إلى أنقره في أعقاب قيام ثورة العراق وإنسحابه من عضوية الحلف في عام ١٩٥٨ والذي تبعه كذلك تغير اسم الحلف إلى حلف المعاهدة المركزية « السنتو » .

ومنذ البداية وقف الاتحاد السوفييتي ومصر ضد هذا الحلف بل إن الحملة المكثفة التي قادتها مصر ضده أفلحت في أن تعزل العراق عن بقية الدول العربية الأخرى التي أبت جميعها أن تنضم إلى حلف بغداد بالرغم من قوة الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا .

وكان من رأى الاتحاد السوفييتي أن هذا الحلف لم يكن في حقيقته سوى حلقة جديدة في سلسلة المخططات والمؤامرات الامبريالية التي يتخذها الغرب في مواجهة شعوب منطقة الشرق الأوسط لضمان إستمرار تسلطه على ثرواتها الطبيعية والابقاء عليها ضمن مناطق نفوذه فضلاً عن أن الحلف قام على تهديد المصالح الأمنية الحيوية للاتحاد السوفييتي نفسه وهو بصفته هذه كان يمثل سلاحاً خطيراً للمجابهة العسكرية بين الكتلتين الغربية والسوفييتية في هذه المنطقة الحساسة مما كان يحمل معه أخطر العواقب والاحتمالات بالنسبة لقضية السلم العالمي .

وأما مصر فقد نظرت إلى هذا الحلف على أنه كان مؤامرة نفذتها بريطانيا وحليفتها إسرائيل مستهدفة من ورائها فتح الثغرات في الموقف العربي وبالتالي التمهيد لضرب القومية العربية باعتبار أن ذلك كان ضرورياً للإبقاء على تبعية العالم العربي وتعطيل كل إمكانية للتقارب أو التجمع بين دوله كذلك كان من رأى مصر أن الغرب كان يبالغ كثيراً في تصوير الخطر الذى يمثله الاتحاد السوفييتي على أمن الشعوب العربية وعلى مصالحها ومعتقداتها وذلك

في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تمثل أكثر من غيرها تهديداً مباشراً ومؤكداً على أمن العالم العربي وعلى استقلاله ووحدة أراضيـــه ، الخ .

والحقيقة أن حلف المعاهدة المركزية « بغداد سابقاً » كان ضعيفاً منذ البداية ويرجع ذلك فضلاً عن معارضة مصر له وعدم إنضمام الدول العربية إليـه إلى العـــوامل الآتية :

أ ـ الاستراتيجية التي نفذها الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط والتي قامت على إقامة جسور من الفهم المتبادل والمصالح المشتركة وعلاقات حسن الجوار مع جارتيه الآسيويتين الحليفتين مع الغرب وتقصـد بهما تركيا وإيران مما أفقدهما الحماس نحو مساندة هذا الحلـف وبالتالي فإنهما لم تلقيا بثقلهما وإمكاناتهما وراءه .

ب ـ أن التواجد البحري السوفيتي الضخم في البحر الأبيض المتوسط جعل من المشكوك فيه تماماً أن يقوم هذا الحلف بأي دور فعـال في الدفاع عن هذه المنطقة في مواجهة التهديدات السوفييتية .

جـ ـ أن الباكستان التي إنشغلت منذ البداية بصراعها مع الهند وهـو الصراع الذي دفعها إلى الاتجاه نحو الصين الشيوعية لم تكن فـي وضع يمكنها من تقديم أي نوع من العون العسكري الذي يساعد على إنجاح مهمة الحلف ومن ثم فقد كانت عضويتها فيه أمـراً صورياً بحتـاً .

٥ ـ المواثيق والمحالفات الغربية الثنائية :

إلى جانب هذه الأحلاف والمنظمات الدفاعية المتعددة الأطراف التي أقامها الغرب في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط ، فقد أبرمت الولايات المتحدة سلسلة من المواثيق الدفاعية الثنائية مع عدد آخر من دول العالم ومن أمثلة ذلك :

(أ) المعاهدة الأمريكية الاسبانية التي عقدت في عام ١٩٥٤ والتـي اعطيت الولايات المتحدة بموجبها حق إقامة بعض القواعد الجوية والبحرية في

الأراضي الاسبانية في مقابل حصول اسبانيا على بعض المساعدات العسكرية الأمريكية ، وحددت مدة سريان المعاهدة بعشرين عاماً .

(ب) المعاهدة التي عقدتها الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٣ والتى تعهدتا فيها بالمساعدة المتبادلة في حالة وقوع اعتداء على أي منهما في منطقة الباسفيكى .

(جـ) المعاهدة الأمريكية الصينية (الصين الوطنية) في عام ١٩٥٣ ، وبمقتضاها تعهدت أمريكا بالدفاع عن جزيرة فرموزا وجزر البسكادور ضد أي تهديد من جانب الصين الشيوعية .

(د) المعاهدة الأمريكية اليابانية التى عقدت في عام ١٩٥١ ثم جددت في عامي ١٩٦٠ ، و ١٩٧٢ .

(هـ) إتفاقات أمريكا العسكرية مع الفلبين في عام ١٩٤٧ ، والتي بموجبها منحت الفلبين الولايات المتحدة حق إستئجار عدد من القواعد العسكرية فيها لمدة تسعة وتسعين عاما ، ثم تحولت هذه الاتفاقات العسكرية إلى معاهدة دفاع متبادل بين الدولتين في عام ١٩٥١ ، وفيها تعهدت الدولتان بتقديم المساعدة المتبادلة إذا ما تعرض أمن أو استقلال أو الكيان الأقليمي لأي منهما للتهديد في منطقة الباسفيكي ، وتلى ذلك كما أسلفنا القول ، دخول الفلبين في حلف جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٥٤ .

(و) معاهدة الأنزوس التى عقدتها الولايات المتحدة مع كل من أستراليا ونيوزيلندا في عام ١٩٥١ للدفاع عن منطقة جنوب غربي الباسفيكي .

المبحث الثاني

الأحلاف العسكرية في الكتلة السوفيتية

حلف وارسو

حلف وارسو هو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف الأطلنطي في الكتلة الغربية . وقد ظهر هذا الحلف إلى حيز الواقع في ١٤ مايو ١٩٥٥ اثر إنضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلنطي ، وهو الإجراء الذي أثار مخاوف الاتحاد السوفييتي بشدة نظراً لما كان يعنيه من تغيير في علاقات توازن القوى في أوروبا وما كان ينطوي عليه ذلك بالتالي من تهديد مباشر لأمنه القومي ومن ثم ، فقد وجد الاتحاد السوفيتي نفسه مضطراً إلى إعادة تقويم استراتيجيته الأوروبية الدفاعية ، وخلص من ذلك إلى الاقتناع بضرورة إستبدال مجموعة مواثيق دفاعه الثنائية مع دول أوروبا الشرقية ، بحلف عسكري جماعي .

على أن ثمة رأى يقول بأن إقدام السوفيت على التحول بترتيباتهم الدفاعية في منطقة شرق أوروبا من الشكل الثنائي إلى الشكل الجماعي أو المتعدد الأطراف لم يكن ليحسن إيجابياً وبصورة ملموسة من القدرة الاستراتيجية العامة للكتلة السوفيتية إزاء حلف الأطلنطي وذلك من واقع أن المؤسسات العسكرية في دول أوروبا الشرقية كانت واقعة كلها تحت السيطرة السوفيتية المباشرة . ومن ناحية أخرى فإن مجرد إنضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الأطلنطي لم يكن ليؤدى بصورة تلقائية وفورية إلى تضخيم الفعاليات العسكرية لهذا الحلف وبالدرجة التي تدفع الاتحاد السوفيتي إلى إجراء تغيير جذري في مضمون ترتيبات الأمن الخاصة بمنطقة شرق أوروبا . ويخلص هذا الرأى إلى القول بأن الأسباب الرئيسية التي كمنت وراء إعلان حلف وارسو في ذلك الوقت بالذات لا تخرج عن الآتي :

أ ـ أن هذا التنظيم العسكرى المتعدد الأطراف كان يسبغ مسحة من الشرعية الدولية على التواجد العسكري السوفيتي في شرق أوروبا كما كان يبدد الانطباعات التي تولدت عن تطبيق أسلوب التسلط

المباشر الذي مارسه الحكم الستاليني والذي قام على التعامل مع هذه الدول كتوابع وليس كشركاء متكافئين . وعليه ، فقد أراد حلف وارسو أن ينقل إحساساً ظاهرياً بالمساواة في علاقة السوفييت بمنطقة نفوذهم في شرق أوروبا على عكس ما كان حادثاً بالفعل

ب – أن حلف وارسو كان يجعل من المتعذر على الدول المنضمة إليه أن تنسحب منه ، لأن هذا الانسحاب كان لا بد وأن يقاوم بالقوة الجماعية للدول الحلـــف .

ج – إن هذا الحلف كـان يستخدم كأداة تدعـم من مركز الاتحاد السوفييتي في المساومات الدبلوماسية التي يدخل طرفاً مباشراً فيها مع الغرب ، أو بعبارة أخرى فإنه كان يهيىء للاتحاد السوفييتي التفاوض من مركز قوة جديد بخلاف ما كان عليه الحال من قبل .

أما عن أهم النصوص التي إشتملت عليها معاهدة حلف وارسو فهـــي المواد الرابعة والخامسة والسادسة والتاسعة والحادية عشرة ، فالمادة الرابعـــة حصرت تطبيق معاهدة الحلف في النطاق الأوروبي البحت . ولعل هذا الاعتبار بالذات والذي يتعلق بتركيز مسئوليات الحلف العسكرية في القارة الأوروبية وحدها ، هو الذي جعل من غير الممكن بالنسبة لدول شيوعية أخرى مثـــل الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا أن تنضم إليه . أما المادة الخامسة فقد نصت على إقامة قيادة موحدة وإن كانت تفصيلات إنشـاء هـــذه القيادة قد ذكرت في بيان خاص أعلن في نفس الوقت الذي أعلنت فيه معاهدة الحلف . وبمقتضى هذا التنظيم ، تسند رياسة القيادة العسكرية الموحدة إلـــى جنرال سوفييتي ، وتتكون عضوية القيادة العسكرية الموحدة من وزراء الدفاع وغيرهم من كبار القادة العسكريين في دول الحلف . وإلى جانب هذه القيادة الموحدة ، أقيمت هيئة للأركان المشتركة مقرها موسكو .

أما المادة السادسة فقد نصت على إقامة لجنة سياسية إستشارية تكون مسئوليتها الرئيسية التشاور حول الأمور المتعلقة بتنفيذ نصوص هذه المعاهدة . واللجنـــة السياسية الاستشارية لا يمكن اعتبارها جهازاً لصنع السياسات أو إتخاذ القرارات

في حلف وارسو ، وإنما تتمثل قيمتها الحقيقية في أنها أداة للتنسيق والتشاور بين دول الحلف . وأما القرارات الهامة فإنها تتخذ في نطاق المشاورات التي تجرى بين زعماء الحزب الشيوعي السوفييتي وزعماء الأحزاب الشيوعية الأخرى في دول شرق أوروبا . وتستخدم اللجنة السياسية الاستشارية في الاعلان عن آراء هذه الدول حول بعض المشاكل الدولية كما تستغل أيضاً في بعض الأغراض الدعائية .

ونصت المادة التاسعة على أن عضوية الحلف مفتوحة أمام أي دولة بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي والاجتماعي إذا ما توفرت لديها الرغبة في التقيد بأحكام المعاهدة والعمل على دعم أمن وسلم الشعوب التي تمثلها الدول الأعضاء في حلف وارسو وحددت المادة الحادية عشرة مدة سريان المعاهدة بعشرين عاماً ، وكفلت حق الانسحاب لأي دولة شريطة أن يتم ذلك قبل عام من تاريخ إنهاء المعاهدة . وبخلاف ذلك تجدد المعاهدة أوتوماتيكياً لمدة عشر سنوات أخرى ، وتضيف هذه المادة أنه « في حالة إنشاء نظام للأمن الجماعي في أوروبا ، وعقد معاهدة أوروبية عامة لتحقيق هذا الغرض فإن معاهدة الحلف تنتهي بمجرد أن يبدأ سريان مفعول هذه المعاهدة الأوروبية العامة » .

وفي مجال تقييم الأهمية الاستراتيجية لحلف وارسو ، فإن هناك من يرون أن هذه الأهمية قد تمثلت أساساً في ناحيتين ، أولاهما هي أن الحلف أدى دوره بفاعلية كقوة ردع مضادة لحلف الأطلنطي في المواجهات السياسية التي نشبت بين الشرق والغرب قبل إنتقال العلاقات بين الطرفين إلى مرحلة الوفاق الحالية . أما ثانيتهما فهي أن الاتحاد السوفييتي قد نجح في توظيفه كأداة فعالة في التصدى لحركات التمرد التي تطل برأسها داخل المعسكر الاشتراكي بين حين وآخر ضد إستمرار التقيد المطلق باستراتيجية موسكو أو بالنموذج السوفييتي في التطبيق الاشتراكي ، ومن أمثلة ذلك تدخل قوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا في أغسطس ١٩٦٨ لقمع حركة دوبتشيك التي نادت بمزيد من التحرر والاستقلال لتشيكوسلوفاكيا عن الخط السوفييتي .

وإلى جانب ذلك . فهناك الرأى الذي يقول أن تضامن الحلف وتماسكه قد ضعف بصورة ظاهرة منذ السنينات بفعل العوامل الآتية :

- أن النزعات الاستقلالية التي اجتاحت دول شرق أوروبا وعبرت عن نفسها في عدد من المواقف والسياسات ، وهي الظاهرة المعروفة بالوليسترزم حالت دون تدعم كيان الحلف وتطوره إلى مرحلة الوحدة أو الإندماج العسكري الكامل بين الدول الأعضاء فيه كما كان متوقعاً له عند قيامه ، بل ان دولة مثل ألبانيا أمتنعت عن المشاركة في أنشطة الحلف منذ سنة ١٩٦٢ وإنسحبت منه كلية في عام ١٩٦٨ . كذلك فإن الصين التي سمح لها عند إنشائه بالمشاركة فيه كمراقب دائم ، أنهت هي الأخرى رابطة إنتسابها لهذا الحلف .

- أن نمو العلاقات التجارية والاقتصادية بين شطري القارة الأوروبية أضعفت كثيراً من الحافز لدى دول شرق أوروبا بالإسهام إيجابياً في نشاطه العسكري ، وهو ما ينتقص بالتالي من فعاليته . ونحن من جانبنا نتحفظ على هذا الرأى لأنه ضد ما تجزم به المؤشرات العسكرية الراهنـــــة .

- إن الحلف بوضعه الراهن ليس أكثر من أداة يستخدمها السوفييت في التصديق الرسمي على مبادراته السياسية الخارجية ، أو بمعنى آخر فإن قيمة الحلف الأدبية تفوق بكثير قيمته العسكرية . ومرة أخرى فإن هذا الرأى يبدو مبالغاً فيه إلى حد كبير .

الهـــــــــوامش

(١) للحصول على تفاصيل اكثر عن ميثاق ريو راجع :

Jack Plano & Robert Riggs, Forging World Order : The Politics of International Organization, (Macmillan, New York, 1967), pp. 295 - 298.

V. D. Mahajan, International Politics Since 1900, (S. Chand & Co., Delhi, 1964), pp. 400 - 401.

(٢) راجع في الظروف التي احاطت بنشأة حلف الاطلنطي :

John, Spanier, American Foreign Policy Since World War II, (Praeger, New York, 1960), pp. 45 - 52.

William G. Carleton, The Revolution in American Foreign Policy : Its Global Range, (Random House, New York, 1963), pp. 177 - 189.

Michael Palmer & John Lambert, European Unity, (Allen & Unwin Ltd., London, 1968), pp. 371 - 372.

(٣)

Palmer & Lambert, European Unity, op. cit., pp. 372 - 394.

(٤) للحصول على تفاصيل اكثر من الظروف التي ادت الى قيام حلف جنوب شرقي آسيا يمكن الرجوع الى :

John Spanier, op. cit., pp. 108 - 113.

V.D. Mahajan, op. cit., pp. 412 - 419.

David S. Mclellan, The Cold War in Transition, (Macmillan, New York, 1967), p. 45.

Fred Greene, U.S. Policy and the Security of Asia, (MacGraw Hill, New York, 1968), pp. 102 - 123.

(٥)

V. D. Mahajan, op. cit., pp. 419 - 424.

(٦) راجع في بيان هذه الحالفات والمعاهدات :

Robert Osgood, Alliances and American Foreign Policy, (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1968), p. 60.

(٧)

Andrzej Korbonski, The Warsaw Pact, (International Conciliation, May 1969) pp. 13 - 22.

الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الأقليمـــي : مراجع مختـارة

1 – Deutsch, Karl, and Others, Political Community and the North Atlantic Area, (Princeton University Press, N.J., 1968).

2 – Kintner, William, Peace and the Strategy Conflict, (Praeger, New York, 1967).

3 – Korbonski, Andrzej, The Warsaw Pact, (International Conciliation, May 1969).

4 – Mahajan, V.D., International Politics Since 1800, (Chand, New Delhi, 1964).

5 – McClellan, David, The Cold War in Transition, (Macmillan, New York, 1967).

6 – Osgood, Robert, Alliances and American Foreign Policy, (Baltimore, 1968).

7 – Palmer, Michael, European Unity: Cooperation and Integration, (Allen & Unwin, London, 1968).

8 – Plano, Jack and Robert Riggs, Forging World Order: The Politics of International Organization, (Macmillan, New York, 1967).

9 – Platzgraff, Robert, The Atlantic Community: A Complex Imbalance, (Van Norstand, New York, 1969).

10 – Radway, Laurence, Foreign Policy and National Defense, (Scott, Foresman and Company, 1969).

11 – Riekhoff, Harold V, NATO: Issues and Prospects, (The Canadian Institute of International Affairs, Ontario, 1967).

12 – Robertson, Charles, International Politics Since World War II, (Wiley & Sons, New York, 1966).

13 – Schleicher, Charles, International Relations, op. cit.,

14 – Smith Mark and Claude Johns, American Defense Policy, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1963)

15 – Spanier, John, American Foreign Policy Since World War II, op. cit.,

16 – Tarr, Daivd American Strategy in the Nuclear Age, (Macmillan, New York, 1967)